

التسهيلات تحقق صافي أرباح بلغت 20,7 مليون دينار وتوصى بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 50% من رأس المال

عقد مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية ش.م.ب. يوم أمس اجتماعه برئاسة رئيس مجلس الإدارة السيد عبد الرحمن يوسف فخرو، حيث استعرض النتائج المالية للشركة المتحققة خلال العام 2017 وصادق عليها. كما وقرر رفع توصية إلى الجمعية العامة العادية للشركة لتوزيع أرباح نقدية على المساهمين بواقع 50% من رأس المال المدفوع (50% في عام 2016). إلى ذلك حققت الشركة صافي أرباح بلغت 20.7 مليون دينار بحريني بزيادة مقدارها 4% مقارنة بمبلغ 19.9 مليون دينار بحريني عن العام الماضي. في حين بلغ صافي أرباح الربع الأخير من عام 2017 حوالي 6.3 مليون دينار بحريني مقارنة بمبلغ 5.3 مليون دينار في عام 2016.

وبهذه المناسبة عبر رئيس مجلس إدارة شركة البحرين للتسهيلات التجارية عبد الرحمن يوسف فخرو عن سعادته الكبيرة بالنتائج الاستثنائية التي حققتها المجموعة في عام 2017، وأدلى بتصريح قال فيه: تعد النتائج التي حققتها الشركة مرضية للغاية، ورغم التحديات التي يشهدها السوق المحلي في الوقت الحاضر سجلت مرة أخرى أعلى أرباحها على الإطلاق. وتدل هذه النتائج على مرونة ومتانة النموذج التجاري للشركة وكفاءة عملياتها التجارية وفعاليتها، ونهجها المبتكر في عرض المنتجات والتطبيق الجيد للخطة الاستراتيجية للسنوات الثلاث 2016-2018. كما أعرب نيابة عن مجلس الإدارة عن عظيم الشكر والثناء إلى الإدارة التنفيذية للشركة وموظفيها كافة على التزامهم وجهودهم الدؤوبة في العمل والتي أثمرت عن تحقيق هذه النتائج المتميزة.

وعلى إثر هذه النتائج المتحققة، استعرض الدكتور عادل حبيب الرئيس التنفيذي أداء جميع الأنشطة التابعة للشركة. فقد واصلت الشركة من خلال أنشطة التمويل الاستهلاكي المتمثلة في تسهيلات البحرين أعمالها التجارية ونمت نموًا سليمًا، حيث حققت أرباحاً صافية بلغت 17.5 مليون دينار بحريني (2016: 14.5 مليون دينار بحريني)، وواصلت سياساتها الحذرة في تقديم القروض الجديدة التي بلغت 161 مليون دينار بحريني مقارنة بالعام الماضي بمبلغ 158 مليون دينار بحريني. وقد قامت الشركة بمبادرات مختلفة وركزت على تحسين نموذج الأعمال التجارية لتحسين وتعزيز تجربة العملاء وطرح منتجات جديدة لتوسيع دائرة العملاء. كما أن الشركة انتهجت نهجاً حذراً للغاية وظلت تراقب أوضاع السوق الحالية وواصلت مسيرتها في دعم وتعزيز إدارة المخاطر بمراقبة ودراسة أنماط وسلوكيات الزبائن في الوفاء بالتزاماتهم ومدفوعاتهم المستحقة للشركة، والتي تصب في إطار الجهود المستمرة المبذولة من قبل الإدارة لتحسين جودة محفظة القروض، والتي تكللت في تحسين الديون المتعثرة والسيطرة عليها عند نسبة مقبولة بلغت 3,49% من المحفظة. الجدير بالذكر أن الشركة أجرت دراسة تحليلية وافية حول تطبيق المعيار الدولي الجديد لإعداد التقارير المالية رقم 9 والذي دخل حيز التطبيق بدءاً من 1 يناير 2018.

أما بالنسبة لأنشطة بيع السيارات فقد سجلت الشركة الوطنية للسيارات أرباحاً صافية بلغت 2.2 مليون دينار بحريني (2016 : 1.9 مليون دينار بحريني). وتعد النتائج التي سجلتها الشركة ممتازة إذا ما أخذنا في نظر الاعتبار تواصل انخفاض مبيعات السيارات الجديدة والذي أدى بدوره إلى زيادة مخزون السيارات وانخفاض الهوامش الربحية لدى كافة وكالات السيارات. إلا أن الشركة استطاعت أن تجابه هذا التحدي باتخاذ حزمة من القرارات اللازمة المتعلقة بإدارة المخزون، هذا فيما بذلت في الوقت ذاته

المزيد من الجهود ووظفت العديد من الموارد بكل براعة ومرونة وفاعلية لدعم نموذج أعمالها التجاري، خاصة فيما يتعلق بكل قطاع من نموذج أعمالها التجارية. وعلى الرغم من انخفاض حجم مبيعات السيارات الجديدة لكل من العلامتين التجاريتين جنرال موتورز وهوندا، تمكنت الشركة الوطنية للسيارات من الاحتفاظ بحصتها في سوق مبيعات السيارات.

من جانب آخر، أكملت شركة التسهيلات للسيارات عامها الثاني بنجاح، وسجلت أرباحاً صافية بلغت 54 ألف دينار بحريني متحصلة من مبيعات سيارات جي أي سي. وإنه لمن دواعي السرور أن نعلن أن ما زرناه قبل عامين قد أነع وحصدنا ثمره الآن إذ أخذت شركتنا مكانها في سوق مبيعات السيارات كوكالة تجارية ووكيل حصري لبيع وتسويق سيارات جي أي سي في مملكة البحرين، مجهزة بجميع الإمكانيات لتلبية احتياجات الزبائن ودعم خدمات ما بعد البيع، واستطاعت بيع ما يقارب 1000 سيارة جي أي سي في فترة قياسية قصيرة مما أدى إلى انتشارها بصورة كبيرة في ربوع المملكة وازدياد رغبة الزبائن في اقتناها. ومما يبعث على الفخر والاعتزاز والتشجيع هو أن كثيراً من زبائننا هم من أصحاب السيارات التجارية الفارهة الذين قرروا اقتناء سياراتنا كبديل عن تلك العلامات التجارية المعروفة، الأمر الذي يدل دلالة واضحة على أن سيارات جي أي سي قد تبوأت بلا منازع المرتبة الأولى بين السيارات الصينية في سوق مبيعات السيارات في البحرين. فهذه السيارات مجهزة بأحدث التقنيات ووسائل السلامة وتتمتع بكفاءة استهلاك عالية للوقود فضلاً عن انخفاض تكلفتها مقارنة بنظيراتها في السوق.

وبالنسبة لأنشطة التأمين، فقد حققت شركة التسهيلات لخدمات التأمين صافي أرباح بلغت 610 ألف دينار بحريني مقابل 1,1 مليون دينار بحريني عن العام المنصرم. وتأثر أداء الشركة بشكل كبير بسبب انخفاض مبيعات السيارات الجديدة وانكماش الهوامش الربحية نتيجة للمنافسة الشديدة وزيادة كلفة المصاريف التشغيلية. ورغم التحديات، استطاعت الشركة بفضل ما تتمتع به من سمعة طيبة في السوق واعتماداً على شبكة فروعها المنتشرة في ربوع المملكة مقارنة بنظيراتها من شركات وساطة التأمين الأخرى وبفضل قواعد العمل المشترك والتنسيق التجاري بين شركات المجموعة، واصلت الشركة ريادتها في سوق تأمين السيارات في البحرين ورتبت خلال العام ما يزيد على ثلاثة وعشرين ألف بوليصة تأمين على السيارات. كما قامت بعدد من الخطوات الحصيفة لتنويع مصادر الدخل عبر تقديم منتجات وحلول تأمينية مبتكرة عديدة تتماشى مع متطلبات واحتياجات زبائننا.

أما بالنسبة للأنشطة العقارية فقد واجهت شركة التسهيلات للخدمات العقارية خلال العام 2017 بعض التحديات، حققت على إثرها أرباحاً صافية بلغت 449 ألف دينار بحريني مقارنة بمبلغ 2.6 مليون دينار بحريني ما تم تحقيقه في عام 2016. فقد تأثر أداء الشركة بشكل كبير بسبب التأخير في الحصول على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة على أحد مشاريعها العقارية الكبرى في المملكة، إذ خلف هذا التأخير مخزوناً كبيراً من الأراضي غير الجاهزة للبيع. بيد أنه ومن دواعي سرورنا أن نعلن أن الشركة تمكنت من الحصول على جميع الموافقات اللازمة قبل نهاية العام. وبعيد الإعلان عنه، لاقى المشروع إقبالا كبيراً من قبل المواطنين وتمكنت الشركة من بيع 25% من الأراضي خلال فترة قصيرة، ومن المؤمل أن يسهم هذا المشروع في تلبية طموحات الكثير من المواطنين في توفير حلول إسكانية لائقة بتكلفة مناسبة. إلى جانب ذلك، واصلت محافظة العقارات السكنية تحقيق نسبة إشغال معقولة للشقق المفروشة ضمنحت حصولها على عوائد ثابتة ومعقولة على هذا النوع من الاستثمار.

من جانب آخر، تشكل شركة التسهيلات لتأجير السيارات إضافة جديدة لمجموعة شركة البحرين

للتسهيلات التجارية، والتي بدأت عملياتها في شهر يوليو من عام 2017 وذلك بهدف مواصلة جهود الشركة في تحسين إمكانياتها الأساسية، وتقوية نموذج أعمالها التجارية الناجح في قطاع السيارات والتوسع فيه عبر تقديم مجموعة متكاملة من خدمات تأجير السيارات للزبائن. وتمكنت هذه الشركة الفتية في فترة قياسية قصيرة في غضون ستة أشهر من تأسيسها من توسيع شبكة فروعها إلى ستة فروع مقسمة على 6 مناطق موزعة جغرافياً، وهي الأكثر اتساعاً مقارنة بنظيراتها في المملكة. ويضم أسطول الشركة من السيارات أكثر من 700 سيارة لتقديم خدمات تأجير السيارات بعقود يومية وشهرية وطويلة الأجل. وسجلت خلال الستة أشهر الأولى من تأسيسها خسائر صافية بلغت 80 ألف دينار بحريني.

أما من حيث السيولة، فقد عززت الشركة من مركزها المالي، وتسير ضمن خطة مدروسة بعناية لتجنيب الشركة مشاكل وصعوبة تركيز الاستحقاقات. وعلى ذلك استطاعت خلال العام المنصرم ترتيب قرض مجمع بلغت قيمته 125 مليون دولار أمريكي وذلك لسداد قرض بقيمة 55 مليون دولار أمريكي، وأما حصيلة المبلغ المتبقي وهو 70 مليون دولار أمريكي فقد استخدمت لأغراض دعم النمو المتواصل في محفظة القروض وتلبية الأغراض العامة. وقد تم ترتيب هذا القرض بنجاح بفضل الدعم القوي الذي حصلت عليه الشركة من قبل عدد المؤسسات المصرفية المحلية وغيرها في المنطقة. كذلك فإن معدل المديونية المنخفض للمجموعة البالغ 1.7 وموقعها الريادي بما تتمتع به من مركز مالي متين يساعدها في طرح مبادرات تهدف في المقام الأول إلى التوسع في الأنشطة التجارية.

وفي ختام تصريحه، رحب الرئيس التنفيذي الدكتور حبيب مرة أخرى بالنتائج المالية المتحققة، حيث أشاد مجدداً بالنتائج المجزية والتي ما كان لها أن تتحقق لولا الجهود الحثيثة من جانب الشركة في الابتكار وتحسين نموذج أعمالها التجارية بغية تلبية احتياجات الزبائن والشركاء التجاريين وتجاوز حدود توقعاتهم. وختم حديثه بالقول أن المركز المالي للشركة لا زال قويا بصورة استثنائية، وستواصل الشركة في تنفيذ المبادرات الرئيسية وفي البحث عن فرص استثمارية واعدة بغية تنمية أموال المساهمين.